على هامش الصراحة

كل خميس: استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

■ إحسان شمران الياسري

نستعير في هذا العمود بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- أبو كاطع) قبل أكثر من ثلاثة عقود، لنُريح الناس من الصخب الإعلامي، وليستذكروا سخريته ممن كانوا مسؤولين عن خلق المعاناة لهم.. فالترويح عن الناس جزء مهم من تعزيتهم عما ينقصهم، وكان الراحل رائداً في إبهاجهم.. وستكون الاستعارة دون تلميح بصلتها بزماننا، بل يكفي أن يستمتع القارئ بها، ويخمّن (رباط الحجي):

بطاقة معايدة من خلف الدواح

كانت موجة البرد قاسية . ملعونة . وكان معطفه قد تهلهل بفعل التعرية والتآكل.. وحذاؤه تثقب بسبب القدم الموغل في (التاريخ) وعباءته غدت (على حد تعبيره): (مثل شيلة الكاولية!) ولذلك أصيب خلف الدواح بالزكام، أعاذكم الله.

أما وقد تماثل للشفاء (والفضل في شفائه للإصرار الشجاع الذي أبداه في مواجهة ضعف المرض، وليس من فضل عليه لطبيب أو صديق، حتى أنا صديقه الحميم، حالت بيني وبين عيادته مشاغل الدنيا).. فقد عاد لمواصلة حكاياته، وربما لا تعرفون، أن في صدر خلف الدواح من الخبث والحقد، قدر ما فيه من الطيبة والتسامح، وبسبب من رجحان كفة التسامح هذه المرة، فقد استجاب لطلبي: أن يحكي شيئا لقراء (الفكر الجديد) لكنه اتبع الاستجابة بالقول:

.ولو بكَلبي عليك (بربوره) لكن ميخالف، لجل عيون اليقرون الجريدة اسولف لك.

قلت لخلف الدواح، وفي تقديري إن الجريدة تصدر صبيحة عيد الأضحى:

.مادام الجريدة تطلع اول ايام العيد.. اريد سالفه بيها طاري العيد:

.اي سالفه، لكن إيّاك وبالك تخلط وياها سياسة!

أجاب خلف، وفي صوته (خنة) تركها الزكام، وبالغ هو في تضخيمها، لدرجة جعلت صوت الراء لا يختلف عن النون وهو يقول:

.عيد اليسّرك ما يذرّك !!

يعود علينا، وعلى كل خوش ادمي بالخير والمسرات.. وعسى هو عيد المصافاه والاخوّه..

ابتسمت مثل أي صحفي مبتدئ يطلب المزيد، فيما كنت أحرك راسي، أحثه على المزيد من كلمات (الاخوة والمصافاة..)، لكنه رفع كفيه بغتة ولهج بانفعال:

لا.. لا.. لا.. هاي حچاية المصافاة.. صارت ممصوخه ومملوله من كثر ما سمعتها من الراديون..

قلت: خوش.. مثل ما تريد كول اليعجبك..

فرد مبتسما:

.اكول اليعجبك !

يا معزوز عيني چنّه بالعيد، واحنا اولاد، نتونس بلعبة (منتازه) كل واحَد يحضّر له اشچم بيضه.. يتخيرهن اكبار وروسهن امدببه..

نسلكهن بليلة العيد.. انذبّ شبّ فوك الماي حتى يتقوى كَشر البيضة. وبعض الاولاد يحّطون حنا على البيضة، وبمصباح العيد نتكاسر بالبيض.. اليكسر البيضة ياخذها.

هاي يا معزوز عيني سالفة من سوالف العيد اللي تعجبك.

عرفت ان خبثه قد تغلب عليه، ومع ذلك رضيت بما قال.. وتظاهرت بالرضا سألته أن يبعث بطاقة مُعايده للقراء فأجاب:

.اكتب..

ايكَول خلف الدواح: عيدكم مبارك.. وايامكم سعيده.. وكل عيد اليجي واحنا مرفوعين الراس.

واتمنى لكل خوش آدمي ايام كلها سعادة وانتصارات..

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قراءة في نتائج ثورة العشرين

إيمان محسن جاسم

مثل كل الأحداث التي مرت بالعراق منذ فجره الأول حتى يومنا هذا ، كانت ثورة العشرين ينظر إليها في سياقها التاريخي على أنها مهدت الطريق لتأسيس الدولة العراقية في بداية القرن العشرين ، وعلى الرغم من أن هذه الثورة أخذت أبعادها الشعبية عبر المشاركة الفعلية فيها من قبل الغالبية العظمى من شرائح وفئات الشعب العراقي سواء في المدن أو الريف، إلا إن هذا الزخم الشعبي للثورة وما شكله من وعي وطني وقومي لم يكن عاملاً حاسماً في طبيعة المواجهة بين الثوار والقوات البريطانية التي كانت مدججة بالسلاح والعتاد والعُدة والعدد وخرجت للتو منتصرة في حرب عالمية أعادت تشكيل خارطة العالم من جديد .

وهنا ونحن نستذكر ذكرى هذه الثورة الشعبية وما مثلته من وعي وطني بالدرجة الأولى علينا أن ننظر إليها من زاوية يرفض البعض النظر إليها بحكم التراكمات التأريخية في الذاكرة الجمعية للمجتمع العراقي الذي ينظر للأحداث من زوايا ويهمل زوايا أخرى هي بأمس الحاجة للاستقراء للوقوف على الأخطاء سواء المقصودة منها أو غير المقصودة .

ومن هذا المنطلق لم يسأل أحد نفسه هل نجحت ثورة العشرين في تحقيق أهدافها أم فشلت في ذلك ؟والفشل والنجاح في هذا الموضوع هو قضية نسبية،فليس هناك فشل مطلق أو نجاح مطلق في تاريخ الشعوب لأن كل مرحلة من مراحل النجاح أو الفشل تؤدي إلى المرحلة التالية والتي قد تكون معاكسة في نتائجها.

ووفق هذه الرؤية علينا أن نبتعد كثيراً عما ألفنا مطالعته في الكتب عن هذه الثورة ونحاول جهد الإمكان أن مستقرئ نتائجها وما تحقق وما لم يتحقق .

والمتابع لحركة التاريخ سيجد بأن العرب وما أن قامت الحرب العالمية الأولى وجدوا أنفسهم بين نار عدوين،الأول يعرفونه أربعة قرون مكث في أرضهم و خلف لهم خلالها الفقر والجهل والمرض وسائر مظاهر التخلف، وزاد من شراسته فأخذ يحارب لغتهم وهويتهم العربية بعد أن جردهم من حقوقهم السياسية وغير السياسية،وبين عدو يعرفون أطماعه لأنه سلخ الجناح العربي الأفريقي عن جسم الدولة العثمانية وأخضعه لسيطرته الاستعمارية التي لم يألفها العرب من قبل، كما تسلل هذا العدو إلى الخليج فأحكم سيطرته على السواحل العربية. ولم يبق عليه سوى السيطرة على بلاد الشام والعراق لتكتمل سيطرته على الوطن العربي كله وهذا ما تحقق له في نهاية المطاف. واختار العرب نتيجة لظروف كثيرة الوقوف إلى جانب العدو الذي لم يعرفوه معرفتهم للأتراك على أمل أن يحقق هذا العدو وعوده باستقلال العرب بعد نهاية الحرب.

وهذا ما جعل الشريف حسين على سبيل المثال أن يتحالف مع بريطانيا ويعلن الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ لتقويض العثمانيين عبر الوسيط مكماهون البريطاني الذي كان يراسل الشريف حسين من اجل إعلان الثورة باسم العرب لتأخذ أبعادها القومية.

وتوسعت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أشكال المقاومة ضد الاستعمار الجديد،فأخذت بذور الثورة تنبت هنا وهناك على شكل مقاومة سياسية وعسكرية فكانت ثورة ١٩١٩ في مصر بقيادة سعد زغلول،انتفاضات العشرينيات في فلسطين، ثورة جبل العرب بقيادة سلطان باشا الأطرش، ثورة جبل عامل في سوريا أيضا.

لهذا فإن ثورة العشرين لم تخرج من هذا السياق التاريخي بأنها كانت رد فعل على نكث بريطانيا لوعودها بدعم المشروع العربي المناهض للسياسة العثمانية في مرحلة ما قبل نهاية الحرب العالمية الأولى واستسلام الدولة العثمانية.

لهذا عمدت بريطانيا لأتباع أكثر من ستراتيجة في مواجهة الثوار الأولى الردع العسكري العنيف من جهة ومن جهة ثانية امتصاص النقمة الشعبية حيث بادرت الحكومة البريطانية إلى تأسيس ما سمي بالحكم الأهلي في العراق وذلك بتشكيل أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب وروعي في توزيع الحقائب الوزارية التمثيل الديني والطائفي والعشائري للبلاد، ووُضع مستشار إنجليزي بجانب كل وزير. وأعلنَت بريطانيا عن رغبتها في إقامة ملكية عراقية رشحت لها الأمير فيصل بن الشريف حسين بعد خروجه من سوريا. وتم اختياره ملكا على العراق، وتوّج في ٢٣ آب ١٩٢١.

وتأسيس المجلس الأهلي ليس نجاحاً كما يظن البعض بقدر ما هو تكريس للهيمنة البريطانية على العراق بدليل توالي الانتفاضات والانقلابات العسكرية وتظاهرات الاحتجاج على المعاهدات الموقعة مع بريطانيا والتي تؤدي جميعها لتكريس الوجود البريطاني سواء في القرار السياسي العراقي أو في مفاصل اقتصاد البلد،خاصة وإن العراق ظل لفترة طويلة مرتبطا بالجنيه الإسترليني .

ويضاف إلى ذلك كله بروز طبقة الإقطاعيين وملاك الأراضي والذين استفادوا من ثورة العشرين في تكريس وجودهم كنخب اجتماعية ظلت تمسك بالكثير من المفاصل حتى بعد انبثاق حكومة كانت نواتها الأولى مجموعة من الوجوه الاجتماعية التي كان هدفها الأول الحفاظ على مصالحها وإدامتها على حساب مصالح الشعب .

لذا يمكننا القول بأن ثورة العشرين في جانب منها كرست الوجود البريطاني في العراق من خلال هيمنتها على الوزارات والسياسيين في البلد الذين وجدوا أنفسهم بحاجة ماسة للبريطانيين.

ثورة العشرين .. مشروع بناء الدولة العراقية

حسين علي الحمداني

في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ تفجرت ما عُرفت بثورة العشرين في أغلب مدن العراق ضد الاحتلال البريطاني الذي جاء نتيجة لخسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى ، وتحول العراق من تابع للباب العالي إلى وصاية التاج البريطاني .

والثورات كما يعرف كل متابعي حركة التاريخ هي ليست وليدة لحظتها بقدر ما هي مجموعة تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية على مدى سنوات طويلة تؤسس لأحداث الثورة وتُفعلها على مستوى شرائح المجتمع كافة .

ووفق هذه الرؤية نجد بأن ثورة العشرين في العراق لم تخرج عن هذه الأطر ولم تبتعد عن معالجة قضايا المجتمع العراقي الاقتصادية وتأثيراتها على الحياة العامة،خاصة وإن العراق خرج للتو من هيمنة عثمانية لأربعة قرون شأنه في ذلك شأن الكثير من البلدان العربية التي وجدت نفسها تُزج في الحرب العالمية الأولى لكونها ضمن ممتلكات الدولة العثمانية التي خسرت الحرب وبالتالي أصبحت هذه البلدان ومنها العراق جزءاً من الغنائم التي اقتسمها الحلفاء في ما بينهم. وبالتالي وجد الكثير من العراقيين وفي مقدمتهم رجال الدين وشيوخ العشائر بأن الثورة على بريطانيا بهذا التوقيت من شأنه أن يمنح العراق الاستقلالية التي يطمح إليها الجميع من جهة ومن جهة ثانية وهي الأكثر أهمية إبعاد العراق عن سياسة المحاور والتحالفات التي كانت سائدة آنذاك .

وما يمكننا أن نقول بهذا الصدد ونحن نقارن بين الاحتلال العثماني الطويل جدا وبين الاحتلال البريطاني، سنجد بان الدولة العثمانية لم تتعامل مع العراق كوحدة إدارية من شماله إلى جنوبه بل عمدت إلى التعامل مع العراق كولايات مجزأة لا رابط بينها وتديرها وفق هذه الرؤية ، أما بريطانيا فإنها تعاملت مع العراق كدولة واحدة وحرصت على هذا بشتى الطرق وضمنت ذلك اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ خاصة وإنه كانت هنالك نوايا لضم لواء الموصل لفرنسا ولكن لبريطانيا رؤيتها للعراق على أنه أمة متعددة القوميات .

وجه المقارنة الآخر يكمن بأن الفعاليات العراقية لم تكن تنظر للدولة العثمانية على أنها محتلة بقدر ما كانت تنظر إليها على أنها امتداد للخلافة وهذه النظرة لم تكن مقتصرة على العراق بل عموم مناطق النفوذ العثماني وربما جاءت هذه النظرة على أساس الدين الإسلامي وهو القاسم المشترك الوحيد بين الدولة العثمانية ورعاياها، أما مع بريطانيا فإن الأمر مختلف تماماً حيث تم النظر للاحتلال البريطاني من زاوية دينية وبالتالي ساهمت هذه الرؤية في تفجير ثورة العشرين بوقت سريع .

وبالتالي تشكلت عدة رؤى كل منها تنظر للوجود البريطاني من زاوية مختلفة ، فالبعض أخذ مبدأ الرفض التام للتعاون مع بريطانيا باعتبارها دولة أجنبية غير إسلامية أو استعمارية مسيحية ولا يمكن التعاون معها رغم التشابه الكبير في نظام الضرائب الذي اتبعته بريطانيا في العراق امتدادا لما كان متبعاً أيام الدولة العثمانية بل زادت هذه الضرائب أضعاف ما كانت تستحصله الدولة العثمانية، وهذه القوى غير المؤيدة للتعاون مع بريطانيا كانت أبرزها المؤسسات والقوى الدينية ومجموعات من شيوخ العشائر التي تأثرت كثيرا بمواقف وفتاوى شيوخ الدين.

أما الخط الثاني فكان يرى ضرورة التعاون مع بريطانيا وفرنسا ضد الدولة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا من أجل الخلاص من الهيمنة العثمانية المتخلفة والقاسية على العراق وسكانه وهذا التخلف العثماني مؤشر لدى الكثير من المفكرين العرب خاصة وإن الدولة العثمانية في عقودها الأخيرة اتبعت سياسة التتريك وتأثيراتها على الهوية العربية بصورة عامة ،وبالتالي فإن هذا الاتجاه كان ينظر لبريطانيا وفرنسا على إنهما أكثر تحضراً من الدولة العثمانية،وهذه النظرة كان يراد من خلالها إمكانية الوصول لاتفاقيات مع الانكليز بخصوص حصول العراق على استقلاله. وأصحاب هذا الرأي كانوا يجدون أن لا مناص من التعاون مع بريطانيا وتأمين استمرار وجودها في العراق لحماية العراق من التفكك ومساعدته على التقدم .

ولكل من هذه الآراء حججه المقنعة في حينها،فالذين رفضوا التعاون كانوا يستندون لنكث بريطانيا وعودها للشريف حسين بن علي الذي قاد الثورة العربية عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية بدعم من بريطانيا،وهذا ربما ساهم في فقدان الثقة بالبريطانيين خاصة بعد وعد بلفور الذي منح اليهود دولة في فلسطين ، ومن هنا نجد بأن الاحتلال البريطاني للعراق خلق وساهم في صناعة هذا الوعي الذي اختلط فيه الوعي القومي مع الوطني ممثلاً بوعد بلفور قومياً واحتلال العراق وطنياً، والديني والسياسي عبر اعتبار الاحتلال البريطاني هو سيطرة دولة مسيحية على مقدرات دولة مسلمة، يضاف إلى ذلك كله بأن تجارب العراق مع الاحتلالات المتعاقبة عبر التاريخ تجعله لا يستسيغ وجود وصاية بأي شكل من الأشكال .

لذا كانت أهم أهداف ثورة العشرين هو رفض الوصاية والتبعية والسعي لتأسيس حكم وطني، لهذا كانت أول ثمار الثورة هو إفشال المشروع الاستعماري بجعل العراق جزءاً من التاج البريطاني أسوة بالهند، وتعطيل المشروع البريطاني لتوطين عائلات بريطانية وأخرى هندية بأعداد كبيرة في العراق ليكونوا نواة حقيقية لمشروع التبعية للتاج الملكي البريطاني، وبالتالي انصياع بريطانيا لتشكيل حكومة وطنية وإن لم تكن ذات سيادة كاملة إلا أنها تمثل بداية بناء الدولة العراقية .

الهدف الثاني بأن ثورة العشرين منحت المجتمع العراقي الإحساس والشعور بأنه كيان اجتماعي واحد، وهذا الشعور تولد لأول مرة حيث تم تغييب هذا الإحساس في فترة الحكم العثماني، وأخذ هذا الهدف عدة صور أولها:توحيد جهود العرب والكرد وشمولية الثورة من حيث رقعتها الجغرافية والشرائح الاجتماعية التي شاركت فيها .

وما يمكننا أن نقوله هو أن ثورة العشرين حققت بعض أهدافها وتأجل تحقيق البعض الآخر لأسباب عديدة أهمها بالتأكيد القدرات العسكرية وميزان القوى والعوامل الخارجية ، ولكن لا يمكن لنا ونحن نستذكرها إلا أن نقول بأنها ساهمت في الحفاظ على وحدة العراق التي يحرص الجميع عليه.

أزمة سياسات لا شخصيات

عدنان الصالحي

يعبر عن الأزمة بأنها أوقات حرجة وحاسمة، وحالة من عدم الاستقرار، تنبئ بحدوث تغييرات سريعة ومنفلتة، كما أنها تضاعف من معاناة الناس، وغالبا ما تحدث في توقيتات لا يختارها المتأثرون بها، لذلك لا يستطيع أحدا الفرار منها وتجاهلها، كما يمكن أن تكون سبباً في التغير بالاتجاهين السلبي أو الايجابي بسبب ما قد تفرزه من نتائج ومضاعفات بحسب شكل التعاطي معها، فيما يرى البعض بأنها زيادة كمية التداخلات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أكثر مما تستطيع المؤسسات استيعابه نتيجة لموقف جديد لم تواجهه المؤسسات من قبل.

وبيد أن الأزمات السياسية هي الأكثر شيوعا في العالم بسبب الوضع السياسي المتغير للدول فهي تكاد تطغى على باقي الجوانب، وهذا النوع عادة ما يخلف مشاكل ونتائج تمتد آثارها إلى سنوات وعقود طويلة حتى يمكن التخلص منها أو تلافيها. المتابع لمجريات الأحداث عبر التاريخ يجد إن اغلب الأزمات تكون في بداية عهد الحكومات أو نهاياتها أي خلال فترة التحولات من عهد إلى آخر وخصوصا في الدول التي يكون فيها النظام شموليا استبداديا مطلقا، بينما نادرا ما تحصل للحكومات والدول المستقرة أزمات،لا سيما التي تنعم بحياة تعددية أو تداول سلمي للسلطة وفصل للسلطات.

التحول الحالي في العراق وما حدث فيه من أزمات متتالية، هو في حقيقته أزمة سياسية تشعبت في باقي المجالات نتيجة سوء معالجتها فأنتجت مضاعفات وتراكمات معقدة، وجميعها نتجت بشكل أساس من طريقة تعاطي الكتل العراقية السياسية بشتى ألوانها مع الملف العراقي منذ سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ ولحد الآن ،فلم يرق عمل تلك الأحزاب إلى مستوى الحدث الكبير، فالتغيير الذي شهده العراق كان بوابة التغير الكلي لعموم الشرق الأوسط وسياسة مغايرة في منهجية تعامل الدول الغربية مع الدول العربية خصوصا التي كانت معتمدة لقرون على طريقة حكم ممنهجة في قمع ووأد الحريات وكبتها وتغييب تنوع المجتمعات ووضعها بلون واحد.

في العراق الحالي فان الصراع على السلطة غيب بشكل كامل أي دور لإستراتيجية بناء الدولة المدنية الحديثة أو تأسيس مجتمع مدني او تقوية باقي السلطات ومنها القضاء والإعلام ومراكز الدراسات التي تعتبر اليوم ركائز أساسية في بناء الدولة المتحضرة، هذا الصراع والشحن السياسي جعل من الأزمات السابقة المستورثة طريقة وآلية للتعاطي مع الأحداث دون البحث عن حلول حقيقية لها بل إن بعضها يضخم بحسب الحاجة فيما يصغر ويهمل اذا لم يكن عنصرا مهما في لعبة السياسيين.

ولذا كانت اغلب الحلول للازمات المتلاحقة هي حلول وقتية ترقيعية او (سياسة حزبية محضة)، ولذا فإنها سرعان ما تتجدد بزوال المسكن أو أي تغيير يطرأ على منهجية القيادات، هذا التوجه في طريقة البناء الآني والعمل بالموجود بدون مراعاة نتائجه سبّب مشاكل إضافية فبدأت الأزمات الاقتصادية تتلاقح مع باقي الأزمات الاجتماعية والسياسية لتضرب بقوة في الساحة الأمنية المهزوزة أصلا.

الرؤية الشاملة لبناء دولة مؤسساتية بنظامها الديمقراطي الحديث رؤية تكاد تكون معدومة في فكر اغلب المتصدين للعملية السياسية الحالية، بل إن الفترة القليلة الماضية كشفت عن علاقات غير طيبة بين اغلب الكتل وباتت الثقة في ما بينهم شبه معدومة والتنصل من الوعود سمة لأغلب المواقف التي تتخذ.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان ما يحدث في العراق هو أزمة (سياسات لا شخصيات) فبلاشك يمكن القول إن هنالك الكثير من رجال الدولة الموجودين يمتلكون الكفاءة والنزاهة وقادرون على النهوض بالدولة من وضعها المتردي في الجوانب المختلفة إلى شواطئ متقدمة وفي أولويتها النهوض بالواقع السياسي، غير أن ما يقف حائلا أمام هذه الشخصيات هو الجو السياسي(الموبوء) بتراكمات الخلافات السياسية وفقدان الثقة وبناء الذات على حساب الغير، وهذا بدوره ولد فجوة كبيرة في ما بين الواقع والطموح جعل البناء أصعب مما تلا ٢٠٠٣.

فالشخصيات السياسية والخلافات بينهم موجودة دائما وفي كل المجتمعات مهما تغيرت الوجوه والأزمنة والأمكنة، وقد تتسبب بمشكلات مختلفة، ولكن الذي يخلق الأزمات ويراكمها ويعقدها هو الإصرار على السياسات الخاطئة والخوف الرهابي من الاعتراف بأنها خاطئة، والشعور بالتوتر والانزعاج من النقد الموجه لها.

هذه السياسات الخاطئة المتراكمة ستؤدي إلى خلق دولة عشوائية وبناء اعوج هش لايرتقي الى مستوى الدولة المدنية العصرية المحترمة.

لذلك نرى أن الدول القوية الحديثة لا تتأثر بصراع الشخصيات وصدامها وخلافاتها بل إنها قد تقويها لان تلك الدولة بنيت على سياسات استراتيجية سليمة تقوّم وتصحح وتعدّل باستمرار.

الأسباب:

أولا: عدم احترام البنود الدستورية وخرقها من قبل أعلى سلطتين تشريعية وتنفيذية لمرات عديدة واختلاف تفسيرات المواد الدستورية حسب الآراء الحزبية و الأهواء الشخصية.

ثانيا: ضعف هيبة الدولة بمؤسساتها وسلطاتها الدستورية، مقابل تنامي شخصياتها وشخصنتها وفقدان الثقة بين مكوناتها، حيث هيمنت الرؤى الشخصية والفئوية على مشروع السلطة، بدلا من وجود رؤية موضوعية ومهنية تهدف إلى بناء الدولة القوية العصرية المؤسساتية.

ثالثا: غياب الأهداف والخطط الاستراتيجية عن رؤى الحكومات المتعاقبة، وافتقار القيادات للآليات والأسس السليمة لإدارة الدولة.

رابعا: احتكار القرارات السياسية وهيمنة مراكز قوى مؤثرة ومتنفذة.

خامسا: تهميش وتقليص دور أهل الخبرة وأصحاب الكفاءة في مناصب الدولة المختلفة، وتغييب وتجاهل مراكز الدراسات والبحوث في إشراكها في البناء الجديد.

سادسا: تعدد المرجعيات الإدارية لكل جهة، دون اثر فعلي للجميع.

سابعا: إرباك وإشغال السلطة القضائية نتيجة صراع السلطة التنفيذية مع التشريعية.

إن السلطة المأزومة بسياساتها المترنحة ستنتج لاشك دولة هشة وفاشلة يسيطر عليها الفساد والضعف والتفكك، وستخلق فجوة كبيرة بينها وبين الشعب، وعندها سينفض الشعب يده عنها ويتخلى عن حمايتها وقد يثور عليها، فالشعوب لا تريد كلمات رنانة ولا وعودا تخديرية (زمنية) بل تريد وقائع على الارض وخدمات وإصلاحات تتلمسها بواقع الحال لا بحال المقال.

سفر البرلمانيين إلى خارج العراق

صبيح الحافظ

جاء في التقارير الإخبارية عن مصادر نيابية موثوقة أن نواباً عديدين قضوا عطلتهم الصيفية خارج العراق لأغراض عديدة منها: سياحية ومنها الإشراف على مصالح مالية وشركات خاصة في عواصم عربية مختلفة ، وقد ذكر احد النواب أن عطلة البرلمان الصيفية شهدت سفر اغلب أعضاء البرلمان إلى خارج العراق إما لزيارة عوائلهم أو لتمرير مشاريع خاصة بهم لإدارة شركاتهم خارج العراق ، علما أن هناك عددا كبيرا من النواب لديهم شركات تجارية وأخرى لتنفيذ مقاولات لمشاريع البناء والإنشاءات وغيرها من أعمال،وهم يستغلون عطلة البرلمان لإدارة هذه الشركات وعقد صفقات عمل وعقود جديدة تجارية أو تنفيذ أعمال إنشائية إضافة الى عقد صفقات سياسية ، أيضا هناك عدد من النواب حصلوا على إيفادات رسمية مع منحهم كافة المصاريف والمخصصات .

ومن المفيد أن نذكر هنا أن عطلة البرلمان هي في الحقيقة فرصة ثمينة ومفيدة للقاء النائب مع ناخبيه من أجل الاطلاع والاستفسار عن مشاكلهم ومطالبهم والعمل على حلها وسماع آرائهم وأفكارهم واحتياجاتهم الاجتماعية والمعيشية والتقليل من معاناتهم بسبب غياب الخدمات وغيرها من الأمور.

إن المواطن يتساءل هل من الصحيح ترك العراق وهو غارق بالعديد من الأزمات والصراعات الحادة بين كتله مع وجود الاحتقان السياسي والاجتماعي في المظاهرات الأسبوعية ،لذا فإن ترك البلاد مع وجود هذه الأوضاع المؤسفة والخطيرة على مستقبله هو عمل خاطئ وخارج على الشعور بالمسؤولية ونكث للقسم الذي أداه النائب ، فكان من الواجب على البرلمانيين أن يتواجدوا داخل العراق للمساهمة في ترطيب الأجواء بين القادة المتصارعين والعمل على تخفيف التوترات بينهم وإيقاف إصدار البيانات النارية وذلك من خلال إيقاف الحملات الإعلامية والصحفية المتبادلة بين طرفي الخلاف.

وعوداً على بدء نرى أن ممارسة النائب أعمالا تجارية وإنشاء شركات لتنفيذ أعمال مقاولات إنشائية أو تجهيز مواد هي مخالفة قانونية ودستورية،حيث أن المادة (٤٩) من الدستور منعت العضو البرلماني من مزاولة أي أعمال تجارية أو تأسيس شركات أو الدخول في أعمال المقاولات البنائية التي تعلنها الحكومة ، أيضا منعت التعليمات القانونية من مزاولة النائب عملية التوسط بين الشركات والدوائر الحكومية وغيرها من الأعمال التجارية الأخرى.

ويتساءل المواطن والرأي العام العراقي عن مصادر تمويل هذه الشركات بالأموال مع اعتقاده أن اغلب البرلمانيين المنتخبين هم من الطبقة الوسطى ومن عامة الشعب ومعظمهم لا يملكون أموالا كافية لتنفيذ أعمال تجارية أو تأسيس شركات .

وهناك سؤال أيضا: هل قدم البرلمانيون كشف ذممهم المالية عن ممتلكاتهم أسوة بكبار المسؤولين في رئاستي الجمهورية والوزراء ؟

من جهة أخرى هناك برلمانيون رغم تواجدهم في العراق ولكنهم لم يحضروا جلسات البرلمان ، وأن كثرة غياباتهم عن الحضور باتت تلقي بظلالها على واقع عمل المجلس النيابي وقد فشل المجلس في عقد أكثر من جلسة خلال الفترة الماضية نتيجة اختلال النصاب القانوني.

إن المجاملات السياسية التي يتبعها المسؤولون في البرلمان تشجع بعض النواب على التغيب لعلمهم بعدم وجود من يحاسبهم على تغيبهم ، علما أن هيئة رئاسة البرلمان هي المسؤولة عن محاسبة المتغيبين كما نعتقد ، لذا نرى وجوب تطبيق الإجراءات وفقاً للنظام الداخلي بحق المتغيبين ، وتشير التقارير في هذا السياق إلى أن سجل المتغيبين اليومي في مجلس النواب يحوي في الغالب ما يقارب الثلاثين اسما من بينهم كبار الكتل السياسية ، وقد وصف احد النواب أن تغيب بعض النواب عن جلسات البرلمان بأنها تجاسر واستخفاف بالقانون وعلى المسؤولية الملقاة على النائب ، وأضاف النائب إننا نطالب رئاسة مجلس النواب بتطبيق قانون استبدال الأعضاء المتغيبين عن حضور الجلسات وذلك من خلال جمع مئة توقيع لأعضاء البرلمان لهذا الغرض.

نذكر في هذا السياق أن مجلس النواب كان قد وافق مطلع العام الحالي على تطبيق إجراءات عقابية للحد من تغيب الأعضاء تتمثل بقطع نسبة من الراتب الشهري في حالة الغياب بدون عذر مشروع ، وإذا تكرر الغياب لخمس جلسات ينذر النائب المتغيب ، ومن يتغيب عشر جلسات في الفصل التشريعي يخاطب بشكل رسمي ويتم عرض الأمر على مجلس النواب لاتخاذ اللازم.